المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

تقييم
حالة

مستقبل العملية الديمقراطية والتعدُّدية السياسية في اليمن

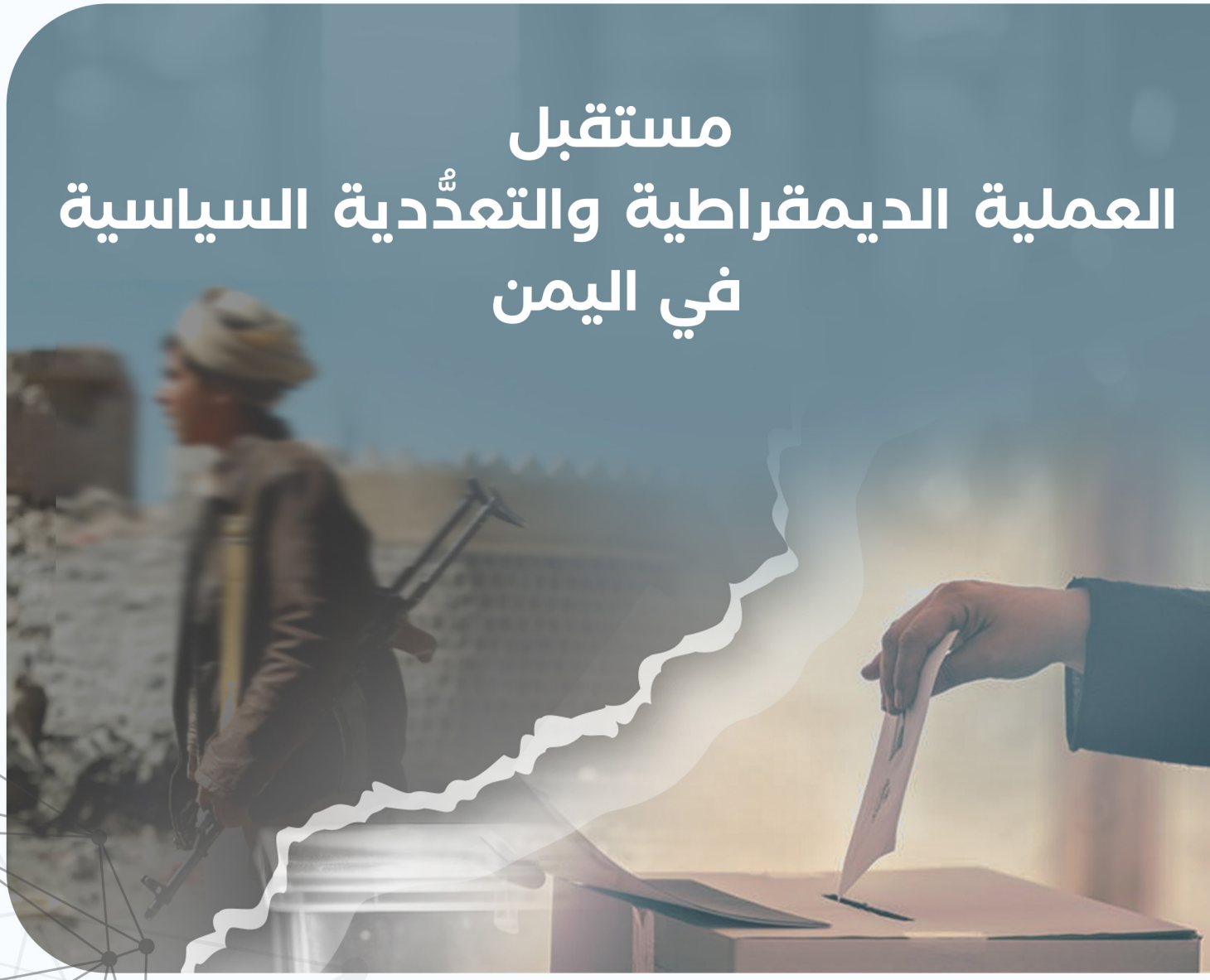

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

مستقبل العملية الديمقراطية والتعدُّدية السياسية في اليمن

تقييم حالة

أ. أنور بن قاسم الخضري

فبراير - شباط / ٢٠٢٤م

توطئة:

في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، جرى الإعلان عن قيام الجمهورية اليمنية، وذلك باتحاد كياني الجمهورية العربية اليمنية (شمال) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (جنوب) في كيان واحد، من خلال اتفاق وقعت عليه قيادة النظامين في الشطرين، بزعامة علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض، ونص على تشكيل مجلس رئاسي من خمسة أعضاء، ومجلس نواب يضمُ مجلسي: الشورى (شمال) والشعب (جنوب)، بالإضافة إلى (٣١) عضوًا يقوم بتعيينهم المجلس الرئاسي؛ وعلى أن تكون الفترة الانتقالية عامين وستة أشهر

وفي ١٥- ١٦ مايو ١٩٩١م، جرى الاستفتاء على دستور دولة الوحدة، والذي نص في المادة (٤) على أن: «الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة»[١]. كما نص في المادة (٣٩) على أن «للمواطنين في عموم الجمهورية، بما لا يتعارض مع نصوص الدستور، الحقُ في تنظيم أنفسهم سياسيًا ومهنيًا ونقابيًا، والحقُ في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية، بما يخدم أهداف الدستور، وتضمن الدولة هذا الحق، كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية»[٢].

وهو ما مثل خطوة نحو العملية الديمقراطية والتعدُدية الحزبية، التي جرى اعتمادها بشكل أوضح ومباشر في التعديلات الدستورية (١٩٩٤م)، في المادة (٥)، حيث نصت على أن «يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعدُدية السياسية والحزبية، وذلك بهدف تداول السلطة سلميًا، وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية، وممارسة النشاط السياسي، ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين»

---

١. انظر: الباب الأول أسس الدولة، الفصل الأول، من دستور الجمهورية اليمنية (١٩٩١م).

٢. انظر: الباب الثاني حقوق وواجبات المواطنين الأساسية، من دستور الجمهورية اليمنية (١٩٩١م).

غير أن «قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية»، رقم (٦٦)، صدر في وقت مبكر على التعديلات، وذلك في ١٧ أكتوبر ١٩٩١م، ما أسهم في الدفع بنشوء وتأسيس أحزاب وتنظيمات سياسية عديدة في الساحة اليمنية. وقد مثل قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية في تلك المرحلة مكسبًا ديمقراطيًا وسياسيًا للمجتمع اليمني، والنظام السياسي في اليمن، بما يخلقه من بيئة تنافسية حرة ونزيهة بين أحزاب وتنظيمات تأخذ الطابع الوطني اليمني، وتتقيد بالعمل السياسي السلمي لصالح تقديم برامج وأنشطة ومشاريع تخدم المصلحة العامة وعموم المواطنين

غير أن هذا الواقع اليمني شابته عدة اختلالات، ومظاهر قصور في التطبيق من قبل الحزب الحاكم وبقية الأحزاب، ما دفع إلى انسداد الأفق السياسي ودخول اليمن في حرب شاملة عام ١٩٩٤م، ثم لاحقًا قيام ثورة شعبية في عام ٢٠١١م. وعوضًا عن الحفاظ على المسار الديمقراطي باعتباره مكسبًا سياسيًا أجمعت عليه مختلف القوى اليمنية، واستكمال المرحلة الانتقالية عقب الانتهاء من مؤتمر الحوار الوطني الشامل (٢٠١٣م/٢٠١٤م)، عمدت قوى الانقلاب على وأد المسار السياسي السلمي واعتماد العنف المسلح كوسيلة ونهج لتحقيق الأهداف السياسية في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م

هذه الورقة تستعرض واقع المسار الديمقراطي والعمل الحزبي في اليمن منذ عام ٢٠١٤م، وتستشرف مستقبل العملية الديمقراطية والتعدُّدية الحزبية في ظل نتائج الصراع الذي طغى على المشهد اليمني منذ انقلاب ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م

الديمقراطية والتعدُّدية السياسية قبل الوحدة:

حُكم اليمن الشمالي قبل قيام النظام الجمهوري، برؤية «ثيوقراطية»، تصبغ الحاكم بنوع من القداسة الدينية، وبنظرة «مذهبية» تستند إلى الدين، ولا ترى بأحقية الشعب في السلطة، أو بتمثيل نفسها فيها، وبالتالي فلم يعرف اليمن الشمالي مفهوم الحقوق والحريات السياسية المعاصر، ولم يشهد وجود أحزاب وتنظيمات سياسية في ظل حكم الأئمة الزيديين، في المملكة المتوكلية

ومع قيام ثورة ٢٦ سبتمبر وإعلان النظام الجمهوري، بمساندة جمهورية مصر العربية، بدأ الحديث عن الشعب كمالك أصيل للسلطة، وعن حقوقه وحرياته، العامة والخاصة، في إطار دساتير حاكمة صدرت تباعًا في ظروف متحركة ومضطربة. وبدأ النصُ على أن اليمن دولة ديمقراطية، وعلى مسألة تمثيل الشعب في مجلس نيابي، يندرج في تلك الدساتير

أما اليمن الجنوبي فقد عرف في ظل الاحتلال البريطاني قدرًا من الترتيبات الدستورية والقانونية، كفل بعضها شيئًا من الحقوق والحريات، العامة والخاصة، التي لا تتعارض مع شرعية الاحتلال القائم وسلطاته. وقد عرفت عدن في وقت مبكر النقابات والاتحاد والصحافة والنشر والمظاهرات والمجالس التشريعية.[٣]

في الشمال، نص دستور الجمهورية العربية اليمنية الدائم، والصادر عام ١٩٦٤م، على ديمقراطية الدولة في المادة (١)، الباب الأول، على أن: «اليمن دولة إسلامية عربية، مستقلة، ذات سيادة، وهي جمهورية ديمقراطية..»[٤]؛ لكنه نص في المادة (١٥٤) على أن: «يشكل المواطنون تنظيمًا شعبيًا للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة، ولحث الجهود لبناء الأمة بناءً سليمًا»[٥]. كما نص الإعلان الدستوري المؤقت للجمهورية العربية اليمنية، والصادر عام ١٩٦٥م، على ذات المعنى، في المادة (١)، الباب الأول، على أن: «اليمن دولة عربية إسلامية، مستقلة، ذات سيادة، وهي جمهورية ديمقراطية، برلمانية..»[٦]؛ كما نص في المادة (٢٣) على أن: «يؤلف المواطنون تنظيمًا شعبيًا سياسيًا، يتولى حشد القوى الشعبية لحماية الثورة والمبادئ الأساسية للدستور وتحقيق أهداف الثورة في تقدُم الشعب وحريته ووحدته ورفاهيته»؛ و«يسمى التنظيم الشعبي السياسي (المؤتمر الشعبي العام)»، بحسب المادة (٢٤)[٧].

٣. انظر: وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مكتبة العروة الوثقى، تعز- اليمن، ط٢٠٠٣/١م، الفصل الخاص بقوانين مستعمرة عدن: ص٢٠- ٣٦.
٤. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مكتبة العروة الوثقى، تعز- اليمن، ط٢٠٠٣/١م: ص١٤٣.
٥. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص١٥٣.
٦. وثائق دستورية يمنية، مرجع سابق: ص١٥٤.
٧. المرجع السابق نفسه: ص١٥٦.

وكفل الإعلان حق إنشاء النقابات (مادة: ٦١)، وحق التجمُعات والتظاهرات (مادة: ٦٢)، وحق إنشاء المنظمات الثقافية والاجتماعية والتعاونية والعلمية (مادة: ٦٣)[٨].

الأمر ذاته تقريبًا تكرر في الدستور المؤقت الصادر عام ١٩٦٧م.

أما دستور الجمهورية العربية اليمنية، الصادر عام ١٩٧٠م، فقد خلا من مصطلح «الديمقراطية»، في المادة (١)، على أن: «اليمن دولة عربية إسلامية، مستقلة، ذات سيادة، وهي جمهورية شوروية نيابية،..»[٩]، وحظر في مقابل ذلك «الحزبية بجميع أشكالها» (المادة: ٣٧)[١٠]. وقيد حرية تشكيل الجمعيات والنقابات كما في المادة (٣٨)، حيث نص على أن: «حرية تكوين الجمعيات والنقابات، على أسس وطنية سليمة، مكفولة وفقًا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون»، وجرى تغيير في مفهوم المظاهرات والاحتجاجات، كما جاء في نص المادة (٣٩): «للأفراد حقُ الاجتماع دون حاجة لإذن، أو إخطار سابق، والاجتماعات العامة والمواكب والتجمُعات مباحة، وفقًا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون»[١١].

في الجنوب، صدر دستور «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»، عام ١٩٧٠م، وقد جاء في الباب الأول، المعنون بـ«أسس النظام الوطني الديمقراطي الاجتماعي ونظام الدولة»، في الفصل الأول، المادة (١)، ما يلي: «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جمهورية ديمقراطية شعبية، ذات سيادة، وتسعى لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحد». وفي المادة (٧)، نص الدستور على أن يمارس الشعب الكامل كل السلطة السياسية، مانحًا الطبقة العاملة وصف «الطبقة القيادية في المجتمع»، ومعتبرًا «تنظيم الجبهة القومية»، قائد النشاط السياسي بين الجماهير وضمن المنظمات الجماهيرية «على أساس الاشتراكية العلمية»، بطريقة تستكمل فيها الثورة الوطنية الديمقراطية المنتهجة الطريق غير الرأسمالي. كما نص في المادة (٩) على أن: يمارس الشعب العامل في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سلطته السياسية، بواسطة مجالس الشعب المنتخبة بطريقة ديمقراطية وحرة

٨. المرجع السابق نفسه: ص١٥٨.
٩. المرجع السابق نفسه: ص١٨١.
١٠. المرجع السابق نفسه: ص١٨٢.
١١. المرجع السابق: ص١٨٢.

وتشكل مجالس الشعب على أساس انتخابات حرة عامة ومتساوية ومباشرة، وبمقتضى قانون الانتخابات»، و«يخضع تنظيم سلطة الدولة وإدارتها لمبادئ المركزية الديمقراطية» (المادة: ١١)، و«تعمل الدولة على إيجاد ظروف مناسبة لإقامة يمن ديمقراطي موحد،..» (المادة: ١٢).[١٢] وفي العموم فقد كان مصطلح «الديمقراطية» حاضرًا بكثرة في ذلك الدستور

غير أن الشطرين -الشمال والجنوب- مارسا الحكم الشمولي، رغم حديثهم عن الديمقراطية، وعن جملة من الحقوق والحريات المتصلة بالتعليم والعمل والرأي وتشكيل المنظمات والنقابات والتنقُّل وغير ذلك، على تفاوت في الصياغة والحدود. فلم يسمح نظاما الشطرين -الشمال والجنوب- بتعدُّد الأحزاب والتنظيمات السياسية، وبالتالي فلم تكن هناك معارضة سياسية حزبية وتداول سلمي للسلطة

مكسب سياسي وحل نظري:

تواطأت تصريحات معظم رموز وقيادات القوى السياسية والاجتماعية اليمنية على اعتبار العملية الديمقراطية والتعدُّدية الحزبية مكسبًا لليمن، وذلك في ظل التعدُّد السياسي والفكري الذي ساد اليمن منذ منتصف القرن العشرين، وخلق طيفًا واسعًا من التباينات والاختلافات التنظيمية والفكرية والحركية، وغلبة الصراعات ودوامات العنف في التنافس بينها، والتي بلي اليمن بها، منذ عام ١٩٦٢م وحتى عام ١٩٩٠م. فقد حسم هذا الخيار السلمي -نظريًا- الرؤى الشمولية لدى تلك القوى والأحزاب باعتمادها الطرق السلمية وسيلة للوصول إلى السلطة، وجعل التنافس الحزبي يقوم على مبدأ العلنية والحركة الحرة واختيار الجماهير لمن يمثلها عن قناعة ورضا، بعيدًا عن العنف والتصفيات ونزاع الأجنحة

وقد نص «قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية»، رقم (٦٦) لعام ١٩٩١م، على أن «الحريات العامة، بما فيها التعدُّدية السياسية والحزبية القائمة على الشرعية الدستورية، حقٌ وركن من أركان النظام السياسي والاجتماعي للجمهورية اليمنية، ولا يجوز إلغاؤه أو الحدُ منه أو استخدام أية وسيلة تعرقل حرية المواطنين في ممارسة هذا الحق، كما لا يجوز لأي حزب أو تنظيم سياسي إساءة ممارسة هذا

١٢. المرجع السابق: ص١٩٦- ١٩٧.

الحق بما يتعارض مع مقتضيات المصلحة الوطنية في صيانة السيادة والأمن والاستقرار والوحدة الوطنية»، مادة (٣). وأكد على أن «لليمنيين حقُ تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية،.. وحقُ الانتماء الطوعي لأي حزب أو تنظيم سياسي، طبقًا للشرعية الدستورية وأحكام هذا القانون»، مادة (٥).

وقيد القانون ممارسة هذه الأحزاب والتنظيمات بالوسائل السلمية والديمقراطية، «يمارس الحزب أو التنظيم السياسي نشاطه بالوسائل السلمية والديمقراطية لتحقيق برامج محددة ومعلنه تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجمهورية، وذلك عبر المساهمة في الحياة السياسية والديمقراطية، لضمان تداول السلطة أو المشاركة فيها سلميًا، عن طريق الانتخابات العامة الحرة النزيهة»، مادة (٦). وأكد في المادة (٧) على أن الأحزاب «تنظيمات سياسية وطنية وشعبية وديمقراطية، تعمل على تنظيم المواطنين وتمثيلهم سياسيًا»

واشترط القانون لتأسيس أي حزب أو تنظيم سياسي، ولاستمراره في ممارسة أنشطته ما يلي[١٣]:

أولًا: عدم تعارض مبادئه وأهدافه وبرامجه ووسائله مع:

١. الدين الإسلامي الحنيف.

٢. سيادة واستقلال الوطن ووحدته أرضًا وشعبًا.

٣. النظام الجمهوري وأهداف ومبادئ ثورتي سبتمبر وأكتوبر ودستور الجمهورية.

٤. الوحدة الوطنية للمجتمع اليمني.

٥. الحريات والحقوق الأساسية والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان.

٦. الانتماء القومي العربي والإسلامي للمجتمع اليمني.

ثانيًا: عدم تطابق برنامج الحزب أو التنظيمات السياسية مع برامج الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى عند التقدُم بطلب تأسيسه، وذلك فيما يتعلق بالسياسات التي يعتمد عليها في تحقيق أهدافه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١٣. انظر المادة (٨) من قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية.

ثالثًا: أن يكون لـه نظـام داخلـي، وبرنامـج عمل سياسـي، مـقرين من أعضائـه عند التـقدُم بطـلب التأسيس

رابعًا: عدم قيـام الحزب أو التنظيم السياسـي علـى أسـاس مناطقـي أو قبلـي أو طائفـي أو فئوي أو مهنـي أو التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللـون

خامسًا: عدم قيـام الحزب أو التنظيم السياسـي علـى أسـاس منـاهض لـلدين الإسلامـي، أو علـى أسـاس تكـفير الأحزاب أو التنظيمـات السياسيـة الأخرى، أو المجتمـع وأفراده، أو الادعـاء بالتـفرُد بتمثيل الدين أو الوطنيـة أو القوميـة أو الثورة

سادسًا: يحظر على الحزب أو التنظيم السياسي الآتي:

١. إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، أو المساعدة في إقامتها.

٢. استخدام العنف بكل أشكاله، أو التهديد به، أو التحريض عليه.

٣. أن تتضمن برامجـه أو نشراتـه او مطبوعاتـه مـا يحرض علـى الـعنف، أو إقامـة تشكيلات عسكريـة أو شبـه عسكريـة، علنيـة او سريـة

سـابعًا: ألا يكون الحزب أو التنظيم السياسـي تابعًا لأي حزب أو تنظيم سياسـي أو دولـة أجنبيـة، ويحـقُ لأي حزب أو تنظيم سياسـي إقامـة علاقـات ثنائيـة متكافئـة مـع أي حزب أو تنظيم سياسـي غير يمنـي، وبمـا لا يتعـارض مـع المصلحـة الوطنيـة العليـا، ونصوص الدستور والـقوانين النـافذة

ثامنًا: علانية مبادئ وأهداف ووسائل الحزب أو التنظيم السياسي وتشكيلاته وقيادته.

تاسـعًا: قيـام الحزب أو التنظيم السياسـي علـى أسـاس وطنـي، بحيث لا تحصر العضويـة فـي منطقـة جغرافيـة معينـة.

تطوُّر الخارطة الحزبية حتى ٢٠١١م:

في ضوء دستور الوحدة وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، شهدت اليمن إعلان وظهور عدد كبير من الأحزاب والتنظيمات السياسية التي كانت تعمل بالخفاء والسر. وأفرزت الساحة طيفًا واسعًا من تلك الأحزاب المختلفة على مستوى اليمن عمومًا. وقد بدأ الإعلان عن الأحزاب والتنظيمات السياسية في وقت سابق لصدور قانون الأحزاب (١٩٩١م)، فقد كانت معظم الأحزاب السياسية موجودة بالأساس منذ عقود، ونشطة في مجال الحركة والتنسيب. وكان إعلان تلك الأحزاب عن وجودها من منطلق فرض التعدُّدية السياسية في ضوء التحوُّل الذي دشنه اتفاق الوحدة، حيث جرى طرح عدة خيارات لمعالجة الوضع الحزبي القائم، وهي:

- دمج الحزبين الحاكمين في حزب واحد، سواء بوجود التعدُّدية السياسية أو بدونها، فقد صرح الرئيس الأسبق، علي عبدالله صالح، في حينه، أنه فيما يخصُ اندماج الحزبين «فإن ذلك متروك للقرارات التي سيفرزها المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام، والمؤتمر القادم للحزب الاشتراكي اليمني، وفي إطار العملية الديمقراطية التي يمارسها أعضاؤهما، ويبقى مثل هذا الأمر محتملًا وقائمًا على ضوء المداولات والمناقشات التي ستدور في المؤتمرين»[١٤].

- بقاء الحزبين الحاكمين وفتح المجال لتعدُّدية حزبية شاملة.

- حلُّ الحزبين الحاكمين «المؤتمر» و«الاشتراكي»، وترك الحرية لقيام أحزاب وتنظيمات سياسية جديدة

- تأليف جبهة وطنية عريضة تضم «المؤتمر» و«الاشتراكي» والقوى الوطنية المؤمنة بأهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر، في إطار تنظيم سياسي واحد، مع احتفاظ كل هذه القوى باستقلالها ضمنًا[١٥].

١٤. حديث الرئيس لصحيفتي الثورة والجمهورية العراقية، المركز الوطني للمعلومات، في: ١٩٩٠/٧/٢١م، متوفر على الرابط التالي:
https://yemen-nic.info/presidency/detail.php?ID=3058&phrase_id=1389008&print=Y

١٥. الحركة الإسلامية والنظام السياسي في اليمن، ناصر محمد الطويل، مكتبة خالد بن الوليد ودار الكتب اليمنية، صنعاء- اليمن، ط١/٢٠٠٩م: ص٢٦٨.

«لكن التيار الشمالي في الحزب الاشتراكي اليمني عارض الدمج، وقاتل للدفاع عن التعدُّدية»[١٦].

وكان من أبرز تلك الأحزاب التي أعلنت عن كياناتها في تلك الفترة[١٧]:

١. المؤتمر الشعبي العام:

تأسس الحزب في ٢٤ أغسطس ١٩٨٢م، كمظلة جامعة لكل القوى السياسية في الشطر الشمالي (قبل الوحدة)، وتنظيم سياسي حاكم في الشطر الشمالي حتى ٢٢ مايو ١٩٩٠م

تقدم الحزب للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب في ٢٦ نوفمبر ١٩٩٥م، وحصل على قرار التسجيل من اللجنة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥م. وشارك الحزب في الانتخابات النيابية الأولى في ١٩٩٣م وفاز بـ(١٢٣) مقعدًا من إجمالي مقاعد مجلس النواب (٣٠١)؛ كما شارك في الانتخابات النيابية الثانية في ١٩٩٧م وفاز بـ(٢٢٦) مقعدًا في مجلس النواب. كما شارك في الانتخابات النيابية الثالثة في ٢٠٠٣م وفاز بـ(٢٢٩) مقعدًا.

تقاسم الحزب السلطة مع الحزب الاشتراكي اليمني منذ قيام الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وحتى ٢٧ أبريل ١٩٩٣م، ثم شارك في حكومة ائتلاف ثلاثية مع الحزب الاشتراكي اليمني والتجمُع اليمني للإصلاح، من مايو ١٩٩٣م وحتى يوليو ١٩٩٤م، ثم شارك في حكومة ائتلاف ثنائية مع التجمُع اليمني للإصلاح من يوليو ١٩٩٤م وحتى أبريل ١٩٩٧م؛ ثم استفرد بالسلطة والحكم حتى عام ٢٠١١م. وللحزب صحيفة أسبوعية ناطقة باسمه هي «الميثاق»، بالإضافة إلى صحف أخرى

١٦. ما ينبغي وما لا ينبغي في حديث الوحدة اليمنية، فيصل جلول، موقع «Post180» اللبناني، في: ٢٠٢٣/٥/٢٢م، متوفر على الرابط التالي

https://180post.com/archives/37809

١٧. انظر في هذا الشأن: الأحزاب السياسية في الجمهورية اليمنية- معلومات أساسية، المركز الوطني للمعلومات، متوفر على الرابط التالي:

https://yemen-nic.info/sectors/politics/detail.php?ID=8437

٢. الحزب الاشتراكي اليمني:

وهو حزب يساري تأسس عام ١٩٧٨م كامتداد للجبهة القومية وفصائل يسارية أخرى، مؤمنة بالفكر الاشتراكي الماركسي في الساحة اليمنية؛ وكان هو الحزب الحاكم في الشطر الجنوبي حتى عام ١٩٩٠م. وقد تعرض الحزب في مسيرته لموجات من صراع الأجنحة، كان أخرها في ١٣ يناير ١٩٨٦م

أسهم الحزب في قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وتقاسم السلطة مع المؤتمر الشعبي العام منذ ٢٢ مايو ١٩٩٠م وحتى ٢٧ أبريل ١٩٩٣م، ثم شارك في السلطة منذ ٢٧ أبريل ١٩٩٣م مع كلٍ من المؤتمر الشعبي العام والتجمُع اليمني للإصلاح؛ وسرعان ما خطط للانقلاب على الوحدة عام ١٩٩٤م، بتفجير الأوضاع العسكرية في ٧ يوليو ١٩٩٤م، وإعلان انفصال الجنوب في الذكرى الرابعة للوحدة

تقدم الحزب للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب في ١١ ديسمبر ١٩٩٥م، وحصل على قرار التسجيل من اللجنة في ١٥ سبتمبر ١٩٩٦م. وشارك الحزب في الانتخابات النيابية الأولى عام ١٩٩٣م وفاز بـ(٥٦) مقعدًا في مجلس النواب. ولم يشارك في الانتخابات النيابية الثانية عام ١٩٩٧م، وأعلن مقاطعته لها. وشارك في الانتخابات النيابية الثالثة عام ٢٠٠٣م، وفاز بـ(٧) مقاعد في مجلس النواب. للحزب صحيفة أسبوعية ناطقة باسمه هي «الثوري»

٣. التجمع اليمني للإصلاح:

وهو حزب إسلامي، تشكل امتدادًا للحركة الإسلامية في اليمن، والتي برزت منذ عام ١٩٤٨م في المشهد السياسي.

تقدم الحزب للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب في ٢٣ ديسمبر ١٩٩٥م، وحصل على قرار التسجيل من اللجنة في ٢٠ يناير ١٩٩٦م. وشارك الحزب في الانتخابات النيابية الأولى عام ١٩٩٣م وفاز بـ(٦٢) مقعدًا، كما شارك في الانتخابات النيابية الثانية عام ١٩٩٧م وفاز بـ(٥٤) مقعدًا؛ ثم شارك في الانتخابات النيابية الثالثة عام ٢٠٠٣م وفاز بـ(٤٥) مقعدًا

شارك الحزب في حكومة ائتلاف ثلاثية عقب انتخابات عام ١٩٩٣م وحتى يوليو ١٩٩٤م، كما شارك في حكومة ائتلاف ثنائية مع المؤتمر الشعبي العام من يوليو ١٩٩٤م وحتى أبريل ١٩٩٧م. وللحزب صحيفة أسبوعية ناطقة باسمه هي «الصحوة».

٤. الأحزاب الناصرية:

مثل الرئيس المصري، جمال عبدالناصر، رمزية لكثير من القوميين العرب، ومع صعود نجم مصر في زمنه أصبح الكثير من اليمنيين ينظرون لجمال عبدالناصر كزعيم قومي، خصوصًا بعد تدخُله في اليمن لدعم الثورة ضد حكم الأئمة الزيديين، وبدأ يتشكل تيار «ناصري» في اليمن منذ ستينيات القرن الماضي، خصوصًا في صفوف ضباط الجيش. وقد تمكن المقدم إبراهيم الحمدي، ذو الميول الناصرية، من الوصول للسلطة في ١٣ يونيو ١٩٧٤م، غير أنه جرى اغتياله في ١١ أكتوبر ١٩٧٧م. تلقى التنظيم لاحقًا ضربة قاصمة بعد صعود علي عبدالله صالح للحكم، وضربه للتنظيم تحت مبرر محاولة الانقلاب عليه. ومن أهم الأحزاب الناصرية التي جرى الإعلان عنها عقب الوحدة

أ. التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري:

تأسس الحزب في ستينيات القرن الماضي، وتقدم الحزب للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٥م، وحصل على قرار التسجيل من اللجنة في ٤ فبراير ١٩٩٦م. وشارك الحزب في الانتخابات النيابية الأولى عام ١٩٩٣م وفاز بمقعد واحد، وشارك في الانتخابات النيابية الثانية عام ١٩٩٧م وفاز بثلاثة مقاعد، كما فاز في الانتخابات النيابية الثالثة عام ٢٠٠٣م بثلاثة مقاعد في مجلس النواب. وللحزب صحيفة أسبوعية ناطقة باسمه هي «الوحدوي».

ب. الحزب الناصري الديمقراطي:

تقدم الحزب للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥م، وحصل على قرار التسجيل من اللجنة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥م. وشارك الحزب في الانتخابات النيابية الأولى عام ١٩٩٣م وفاز بمقعد واحد في مجلس النواب، ولم يفز بأي مقعد في الانتخابات النيابية الثانية عام ١٩٩٧م، والانتخابات النيابية الثالثة عام ٢٠٠٣م

٥. الأحزاب البعثية:

تأسس حزب البعث العربي في المنطقة في خمسينيات القرن الماضي، وتمكن من الوصول إلى السلطة في كلٍ من العراق وسوريا، وتشكل نظامان بعثيان حاكمان في كلٍ من بغداد ودمشق. ومع وجود ضباط وجنود يمنيين مبتعثين في كلٍ من العراق وسوريا انتقلت أفكار الحزب لليمن وتشكل تيار بعثي عريض، عبر عن نفسه بعد قيام الوحدة عام ١٩٩٠م في حزبين هما:

أ. حزب البعث العربي الاشتراكي القومي:

تقدم الحزب للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب في ١٨ أكتوبر أغسطس ١٩٩٦م، وحصل على قرار التسجيل من اللجنة في ١٠ فبراير ١٩٩٧م. شارك الحزب في الانتخابات النيابية الأولى عام ١٩٩٣م، قبل أن ينقسم، وفاز بسبعة مقاعد في مجلس النواب. ثم شارك عقب الانقسام في الانتخابات النيابية الثانية عام ١٩٩٧م، ولم يفز بأي مقعد، وكذلك شارك في انتخابات عام ٢٠٠٣م النيابية الثالثة ولم يفز بأي مقعد. كان للحزب صحيفة أسبوعية ناطقة باسمه هي «الإحياء العربي».

ويتبع حزب البعث العربي الاشتراكي القومي في اليمن حزب البعث العربي في الجمهورية العراقية

أ. حزب البعث العربي الاشتراكي:

تقدم الحزب للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب في ٢٦ أغسطس ١٩٩٥م، وحصل على قرار التسجيل من اللجنة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥م. وشارك الحزب في الانتخابات النيابية الأولى عام ١٩٩٣م، قبل أن ينقسم، وفاز بسبعة مقاعد في مجلس النواب. كما شارك في الانتخابات النيابية الثانية عام ١٩٩٧م، وفاز بمقعدين اثنين. كما فاز في انتخابات عام ٢٠٠٣م النيابية الثالثة بمقعدين اثنين. كان للحزب صحيفة أسبوعية ناطقة باسمه هي «الجماهير». ويتبع حزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن حزب البعث العربي في الجمهورية السورية

٦. الأحزاب الزيدية:

ظل المذهب الزيدي مذهبًا سياسيًا بامتياز، فقد كان الأئمة الزيديُون ينادون إلى الخضوع إلى سلطانهم، ويعملون على تشكيل دولهم من منطلق أحقيتهم في الحكم. ومع نجاح ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، وقيام نظام جمهوري، أصبحت الأسر الهاشمية خارج السلطة، ما دفع كثيرًا من هذه الأسر للعودة إلى ممارسة العمل السياسي عقب إطلاق الحريات السياسية والتعدُّدية السياسية، وهنا برز خطان في البيئة الزيدية والأسر الهاشمية، خطٌّ تقليدي وخطٌّ تقدُّمي، وكان لكلٍ منهما حزبه الخاص به. فمن ذلك

أ. اتحاد القوى الشعبية:

يتبع الحزب أسرة آل الوزير الهاشمية الزيدية، لكنه قدم نفسه كحزب تقدُّمي غير تقليدي. وقد تقدم الحزب للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب في ٢٧ فبراير ١٩٩٧م، وحصل على قرار التسجيل من اللجنة في ٢٤ يوليو ٢٠٠٠م. وقد شارك الحزب في الانتخابات النيابية الأولى عام ١٩٩٣م ولم يفز بأي مقعد في مجلس النواب؛ وقاطع الانتخابات النيابية الثانية عام ١٩٩٧م، ثم عاد ليشارك في الانتخابات النيابية الثالثة عام ٢٠٠٣م، لكنه كذلك لم يفز بأي مقعد في مجلس النواب. كان للحزب صحيفة أسبوعية ناطقة باسمه هي «الشورى».

ب. حزب الحق:

وهو حزب زيدي تقليدي، ضم عددًا كبيرًا من الشخصيات المرجعية في المذهب ورموز الأسر الهاشمية الزيدية[١٨]. تقدم الحزب للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٥م، وحصل على قرار التسجيل من اللجنة في ١٥ سبتمبر ١٩٩٦م. شارك الحزب في الانتخابات النيابية الأولى عام ١٩٩٣م وفاز بمقعدين في مجلس النواب. كما شارك في الانتخابات النيابية الثانية عام ١٩٩٧م، ولم يفز بأي مقعد. وشارك في الانتخابات النيابية الثالثة عام ٢٠٠٣م، ولم يفز بأي مقعد أيضًا. كان للحزب صحيفة ناطقة باسمه هي «الأمة»

١٨. كان حزب الحق من الأحزاب السياسية التي أيدت الإعلان الدستوري للجنة الثورية التابعة لجماعة الحوثي، والذي أعلنت عنه في ٦ فبراير ٢٠١٥م، وقد شارك أمينه العام، حسن زيد، في حكومة الإنقاذ المشكلة بالتحالف بين المؤتمر الشعبي العام وجماعة الحوثي، برئاسة د. عبدالعزيز بن حبتور

٧. رابطة أبناء اليمن (رأي):

تقدم الحزب للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب في ٣٠ ديسمبر ١٩٩٥م، وحصل على قرار التسجيل من اللجنة في ٤ فبراير ١٩٩٦م. شارك الحزب في الانتخابات النيابية الأولى عام ١٩٩٣م، لكنه لم يفز بأي مقعد في مجلس النواب؛ ثم قاطع الانتخابات النيابية الثانية عام ١٩٩٧م، وظل على هامش المشهد السياسي

٨. التجمُع الوحدوي اليمني:

وهو حزب يساري، أسسه عمر الجاوي. تقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب في ٢١ مايو ١٩٩٩م، وحصل على قرار التسجيل من اللجنة في ٢٤ يونيو ١٩٩٩م. لم يشارك الحزب في الانتخابات النيابية الأولى عام ١٩٩٣م، وكذلك في الانتخابات النيابية الثانية عام ١٩٩٧م، وشارك في الانتخابات النيابية الثالثة عام ٢٠٠٣م ولم يفز بأي مقعد في مجلس النواب. كان للحزب صحيفة أسبوعية ناطقة باسمه هي «التجمُع»

وفضلًا عن هذه الأحزاب كانت هناك أحزاب أخرى عديدة ثانوية، جرى الإعلان عنها، وبعضها رخص وبعضها لم يرخص له. وهو ما عبر عن فاعلية كبيرة في المشهد السياسي، وحضور واسع لثقافة المشاركة في الشأن العام والانتماء للأحزاب والتنظيمات السياسية، وقبول بالعمل الديمقراطي والانتخابات كوسيلة للتعبير عن الإرادة الشعبية والوصول للسلطة وإدارة الخلافات السياسية والفكرية

انسداد الأفق السياسي وثورة ٢٠١١م:

شهدت الجمهورية اليمنية في ظل دستور عام ١٩٩١م، والمعدل في عام ١٩٩٤م، ثم في عام ٢٠٠١م، عدة دورات انتخابية، نيابية ورئاسية وبلدية، ساهمت فيها الأحزاب المختلفة، وشهدت تنافسًا على الصعيد الميداني بين معظم الأحزاب، وتحوُلات في التحالفات والولاءات، وتغيُر في المواقف والاتجاهات. وقد عبرت تلك الدورات الانتخابية في مجملها، رغم وقوع حوادث صدام وعنف في عدد من المحطات، عن حراك سياسي ومشاركة شعبية واسعة. وقد أعطى ذلك انطباعًا أن اليمن تجاوزت حالات الانقلاب، ودورة العنف وصراع الأجنحة، والصدام المسلح بين القوى السياسية، والتي باتت تحتكم إلى صندوق الانتخاب

غير أن نتائج حرب عام ١٩٩٤م أدت إلى القضاء على قوة «الحزب الاشتراكي اليمني»، وهروب كثير من قياداته إلى خارج اليمن، وضعف بنيته التنظيمية وموقعه السياسي والوظيفي بعد خروجه من الائتلاف السياسي الحاكم؛ وهذا بدوره أسهم بدورها في سعي «المؤتمر الشعبي العام» عام ١٩٩٧م إلى تهميش وإقصاء «التجمُع اليمني للإصلاح» باعتبار الحزب الأكثر منافسة له، ما جعل «المؤتمر» يخوض عمليات تزوير وأعمال عنف عدة في عدد من الدوائر الانتخابية لحسم النتائج لصالحه[١٩]، وهو ما تم وقاد لحصول «المؤتمر» لأغلبية مريحة خرج «الإصلاح» على إثرها من الائتلاف الحاكم الثنائي

كما أن تمسُك علي عبدالله صالح بالحكم لفترة طويلة، حيث حكم الشطر الشمالي منذ ١٧ يوليو ١٩٧٨م، والجمهورية اليمنية منذ ٢٢ مايو ١٩٩٠م، جعله يسعى للتفرُد بالسلطة واحتكارها، والتخطيط لتوريث السلطة لنجله «أحمد»، بعد أن عمد إلى تمكين قرابته من المناصب القيادية في الجيش والأمن، وتهميش القوى الأخرى لصالح استبداده بالقرار. وفي ضوء هذه النوايا اتجه «صالح» إلى إفراغ العملية الديمقراطية من محتواها، وجعلها في حدودها الشكلية، موظفًا المال العام والسلطة في إطار التغلُب على المنافسين من القوى الأخرى. وقد أخذ هذا التوجُه لدى «صالح» يبرز بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م، وكرستها الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م، حيث شعر علي عبدالله صالح بوجود منافس فعلي في ظل وقوف أحزاب «اللقاء المشترك» خلفه، ألا وهو مرشح الانتخابات الرئاسية فيصل بن شملان

ومع بروز هذا التوجُه لدى علي عبدالله صالح أصبحت أحزاب المعارضة، في «اللقاء المشترك»[٢٠]، مدفوعة بمخاوف القضاء على المسار الديمقراطي والتعدُدية الحزبية إلا بالقدر الذي «يلمع» واجهة النظام الحاكم؛ وهو ما قادها للتصدي لهذا التوجُه والعمل على مواجهة التعديلات الدستورية التي سعى المؤتمر الشعبي العام لفرضها

١٩. انظر: الإصلاح والمشاركة في الحكم (٢- ٦): التجمع اليمني للإصلاح.. محطات على دروب التضحيات، نجيب سعيد الدبعي، الإصلاح نت، في: ٢٠١٧/٧/١٨م، متوفر على الرابط التالي

https://alislah-ye.net/nprint.php?sid=455

٢٠. تأسس تكتُل «اللقاء المشترك» المعارض في ٦ فبراير ٢٠٠٣م، من سبعة أحزاب رئيسة هي: التجمُع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي، واتحاد القوى الشعبية، وحزب الحق.

منفردًا[٢١]، ومخطط «صالح» لـ«تصفير العداد» وتوريث السلطة. وقد جاءت نتائج ثورتي تونس ومصر عام ٢٠١١م لتمنح أحزاب المعارضة أملًا في التغيير، ما جعلها تنخرط في الاحتجاجات الشعبية الشبابية التي انطلقت في ١١ فبراير ٢٠١١م، وتلتحق بمطالب الثوار المحددة في «إسقاط النظام»

شكلت ثور ١١ فبراير ٢٠١١م صدمة للرئيس «صالح»، ودفعته لمواجهتها بعنف ودموية، رافضًا أي حديث عن مغادرة السلطة وتسليمها، ومؤكدًا تمسُكه بها. وفي ظل تعنُت نظامي معمر القذافي في ليبيا، وبشار الأسد في سوريا، وترجيحهم للحل المسلح في مواجهة الثوار، أصبح انزلاق الثورة الشعبية في اليمن إلى صدام مسلح أمرًا محتملًا، خصوصًا وأن «صالح» أخذ بخيار العنف والمواجهة الأمنية. هنا، وفي ظل الواقع اليمني المشبع بالسلاح وثقافة العنف والمجتمع القبلي الآخذ بثقافة الثأر، مالت الأحزاب والقوى السياسية إلى الحلول السلمية للخروج من الأزمة التي دخلت البلاد فيها، وقبلت على مضض «المبادرة الخليجية» كتسوية سياسية ومخرج للأزمة، بالرغم أنها منحت «صالح» وفريقه حصانة قانونية، وتركت له مجالًا للحضور في الميدان السياسي، رغم تنازله عن السلطة

ثورة ١١ فبراير وتصحيح المسار الديمقراطي:

بتوقيع «المبادرة الخليجية» بين أحزاب المعارضة والمؤتمر الشعبي العام، في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م، انتهت الأزمة السياسية، وبات اليمنيون على أمل جديد لاستعادة العملية الديمقراطية والتعدُدية السياسية والتداول السلمي للسلطة دون تزييف أو إكراه، حالمين في بناء دولة مدنية، يسودها الدستور والقانون ومبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، خاصة وأن «المبادرة الخليجية» مكنت من تجاوز الصراع المسلح، وأتاحت للجميع خوض مرحلة انتقالية تمهيدًا لعملية سياسية جديدة يشارك فيها الجميع دون استثناء. وهو ما شجع عددًا من الأطراف السياسية لتشكيل أحزاب جديدة رغبة في المشاركة في المرحلة القادمة في العمل الديمقراطي والتنافس الانتخابي

٢١. وهي تعديلات تتعلق بالنظام السياسي وتحويله إلى نظام رئاسي، وبالسلطة التشريعية بجعلها تتكون من غرفتين، وبقانون الانتخابات والحكم المحلي. انظر: الإصلاح اليمني يحذر الحزب الحاكم بشأن تعديل الدستور، الجزيرة نت، في: ٢٠٠٨/٣/٢٠م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/Tsh2naJ

من ذلك، جرى تشكيل أحزاب تنتمي للتيار السلفي، والذي كان معرضًا ومعارضًا للعمل الحزبي والتعدُّدية السياسية، حيث تشكل «اتحاد الرشاد اليمني»[٢٢] و«حزب السلم والتنمية»[٢٣] وباتا ضمن الأحزاب الجديدة التي جرى الإعلان عنها بعد ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م. كما جرى الإعلان عن «حزب العدالة والبناء»، في ١٦ مارس ٢٠١٣م، من قبل منشقين عن حزب «المؤتمر الشعبي العام»، ممن أيدوا ثورة الشباب في ١١ فبراير، برئاسة محمد علي أبو لحوم، والأمين العام للحزب عبدالعزيز جباري[٢٤]. كما أعلن في صنعاء عن تأسيس «حزب الأمة»، في ٥ يناير ٢٠١٢م، وتشكلت معظم رموزه من قيادات منشقة عن «حزب الحق»[٢٥]. وقد بعث زعيم جماعة الحوثي، عبدالملك الحوثي، برقية تهنئة للحزب في حفل الإشهار[٢٦]. عدا عن أحزاب صغيرة أخرى مختلفة.

وقد جاء تشكيل هذه الأحزاب على أرضية حراك نخبوي وشعبي شهدته الساحة اليمنية في سبيل تعزيز المشاركة الشعبية في الشأن العام من مختلف الأطياف، حيث بدأ التنافس يشكل ملمحًا من ملامح المرحلة التي أعقبت التغيُرات التي فرضتها ثور ١١ فبراير

وقد شكل مؤتمر الحوار الوطني الشامل، والذي ضم جميع الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية، بمختلف أطيافها، بما في ذلك جماعة الحوثي[٢٧] والحراك الجنوبي، أرضية مناسبة لرسم قواسم مشتركة وخارطة طريق يتفق عليها الجميع للتوجُه نحو المستقبل، على قاعدة لا ضرر ولا ضرار، ومبدأ لا غالب ولا مغلوب. وخرجت تلك القوى بمخرجات شاملة، لامست مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والمذهبية والاجتماعية والأمنية والعسكرية[٢٨].

---

٢٢. جرى الإعلان عن تأسيس «اتحاد الرشاد اليمني» في ١٥ يوليو ٢٠١٢م، بعد حصوله على ترخيص قانوني من لجنة شئون الأحزاب والتنظيمات السياسية بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠١٢م

٢٣. جرى الإعلان عن تأسيس «حزب السلم والتنمية» في منتصف عام ٢٠١٤م، بعد حصوله على ترخيص قانوني من لجنة شئون الأحزاب والتنظيمات السياسية بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١٤م

٢٤. انظر: حزب العدالة والبناء يعقد مؤتمره التأسيسي الأول بصنعاء، المصدر أونلاين، في: ٢٠١٣/٣/١٧م، متوفر على الرابط التالي:

https://almasdaronline.com/article/42944

٢٥. في مقدمتهم محمد مفتاح ويحيى الديلمي، وهما شخصيتان محسوبتان على تيار جماعة الحوثي بالأساس.

٢٦. حزب سياسي جديد ممسوس بشيطان الخارج: ميلاد حزب الأمة، المصدر أونلاين، في: ٢٠١٢/١/٥م، متوفر على الرابط التالي:

https://almasdaronline.com/article/27331

٢٧. شاركت جماعة الحوثي في مؤتمر الحوار الوطني الشامل تحت مسمى «أنصار الله»، رغم أن الجماعة رفضت التشكُل في حزب سياسي وظلت ممسكة بقوة السلاح وتمارس أعمال العنف ضد منافسيها

٢٨. انظر: وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، متوفرة على الرابط التالي:

https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/7-national_dialogue_conference.pdf

وقد أقر فريق بناء الدولة ضمن الأسس السياسية «أن النظام السياسي نظام ديمقراطي، يقوم على التعدُّدية السياسية والحزبية، بهدف التداول السلمي للسلطة، والأحزاب السياسية عماد العمل السياسي الديمقراطي، وحرية تكوين الأحزاب مكفولة دون حاجة إلى الحصول على ترخيص من أي جهة إدارية، ويكتفى بوجود هيئة مستقلة يتمُ إيداع وثائق التأسيس والإشهار لديها، وتتولى الهيئة إصدار وثيقة بذلك، ويكون من حق أي متضرر من قيام هذا الحزب اللجوء للقضاء، ولا يجوز حلُها أو وقف نشاطها إلا بحكم قضائي بات من محكمة مختصة، ويحظر تغيير حرية تأسيسها أو نشاطها، أو التدخُل في شئونها، ولا يجوز قيام حزب على أساس ديني أو عرقي أو طائفي أو مذهبي، أو أن يكون له تشكيل عسكري أو شبه عسكري، ويجب أن ترتكز أنظمتها الداخلية على مبادئ الديمقراطية، وتلتزم الأحزاب بعلنية قراراتها المتعلقة بشأن أنشطتها، وعلنية حساباتها ومواردها وممتلكاتها واستثماراتها، وكيفية صرفها واستعمالها، ولا يجوز لها الحصول على مصادر تمويل خارجية، ولا يجوز للأحزاب السياسية المساس بأسس النظام السياسي الديمقراطي أو العمل على إزالته أو تهديد كيان الجمهورية، ويعتبر ذلك جريمة يُعاقب عليها القانون»[٢٩].

وهذا يعني أن جميع القوى والأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية رأت في النظام الديمقراطي، والتعدُّدية الحزبية، والعملية الانتخابية، والتداول السلمي للسلطة، كأساس في بناء الدولة اليمنية القادمة، وبشكل يعزز هذه المفاهيم، وينفي عنها القيود التي تحدُ من جوهرها أو تناقضه

لقد كان تطبيق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل كفيلًا مع التزام جميع القوى والأحزاب والتنظيمات السياسية بها أن تؤسس لمرحلة جديدة لليمن باتجاه الأمن والسلم، لما يفضي إليه التنافس السليم من إبداع وابتكار وتطوُر وتقدُم على صعيد بناء الدولة، وتوفير الخدمات العامة، وعمران البنى التحتية، والنهوض التنموي، واستقطاب الاستثمارات، وتوفير أسباب العيش الكريم، ورعاية الحقوق وضمان الحريات

٢٩. المادة (٥)، وثيقة الحوار الوطني الشامل: ص٨٧.

وقد انعكست مخرجات الحوار الوطني الشامل على مسودة الدستور اليمني الجديد (٢٠١٥م)، والذي جرى إعداده لاحقًا[٣٠]، فقد نص في الفصل الأول (الأسس السياسية)، من الباب الأول (الأسس العامة)، بشأن النظام السياسي، في المادة (٨)، على ما يلي

يقوم النظام السياسي على أساس:

١. الفصل بين السلطات، والتعدُّدية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، وحظر تغيير النظام السياسي أو تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية بالعنف أو القوة المسلحة أو الانقلابات العسكرية

٢. ضمان المشاركة السياسية وفق ما تقتضيه الديمقراطية التمثيلية والتشاركية والتداولية.

غير أن وجود الأطماع الداخلية، والمؤامرات الخارجية، قضى على آمال اليمنيين، حيث تظافرت إرادة هذه الأطراف على وأد الأحلام الوليدة في مهدها، وإعادة دوامة العنف والصراع إلى الواجهة مجددًا، عبر قوى مذهبية ومناطقية ومتطرفة. وقد مثلت جماعة الحوثي الناقمة على النظام الجمهوري، وقوى الحراك الجنوبي الناقمة على الوحدة، وتنظيم القاعدة الناقم على العملية الديمقراطية، أدوات مناسبة لتعويق مسيرة اليمن نحو مرحلة جديدة، خاصة وأن هذه الأطراف جميعًا تؤمن بالعنف والقوة المسلحة كنهج لفرض آرائها ومواجهة الطرف المقابل.

انقلاب ٢٠١٤م ومحاولة إجهاض النظام الجمهوري:

في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، اقتحمت جماعة الحوثي صنعاء، بالتحالف مع بقايا النظام السابق بزعامة علي عبدالله صالح، وقادت انقلابًا مكتمل الأركان على الدولة؛ وهو ما فتح باب الصراع المسلح داخليًا، وأفضى إلى انهيار الدولة واستدعاء التدخُّل الخارجي من قبل رئيس الجمهورية، عبدربه منصور هادي، لتتحول اليمن إلى ساحة حرب بالوكالة، عن قوى إقليمية ودولية. ففي ٢٦ مارس ٢٠١٥م، أعلنت المملكة العربية السعودية عن تشكيل «التحالف العربي»، وانطلاق عملية «عاصفة الحزم» العسكرية في اليمن، استجابة لطلب قدم من رئيس الجمهورية لقادة مجلس تعاون دول الخليج العربية، وحماية لليمن من التهديدات الإيرانية

٣٠. متوفر على الرابط التالي:

https://2u.pw/YIVZii

لـقد مثل انـقلاب جماعـة الحوثـي علـى الدولـة انقلابًـا علـى النظـام السياسـي برمتـه؛ إذ أن الجماعـة لا تؤمن أساسًـا بالجمهوريـة والعمليـة الديمقراطيـة والتداول السـلمي للسـلطة باعتبـار ذلك ينافـي أفكارهـا وعقائدهـا المذهبيـة فـي الجذر والأصل منهـا. فجماعـة الحوثـي تـقوم علـى مبدأ الاصطفـاء الإلهـي لـ«آل البيت»، وأحقيـة العـلويين منـهم بالسـلطة وفـق «نظريـة البطنين»[٣١]، وتـأخذ بـالمذهب الزيدي باعتبـار أن الولايـة العامـة منصب دينـي وليس دنيويًـا، ولا يخضـع لـلشورى. وبرغم رؤيتهـا هذه، فالجماعـة لم تعـلن حتـى اللحظـة عن قرار إلغـاء النظـام الجمـهوري، لكنهـا تروج حاليًـا مـا يمكن اعتبـاره مؤشرات نحو ذلك، فمن ذلك

- وصفهـا فـي منابرهـا الإعلاميـة والتثقيفيـة ثورة ٢٦ سبتمبر بالانـقلاب، ومحاولتهـا إماتتـة الاحتفـال بـهذه المناسبـة الوطنيـة المـقدرة عن عموم اليمنيين

- تكريسـها رؤيتهـا المذهبيـة للسـلطة واستحقـاق أبنـاء البطنين من آل البيت بـالحكم، وأنهـا مسـألة دينيـة لا اختيـار فيهـا للنـاس، وهو مـا يمـهد لقبولـهم بإلغـاء النظـام الجمـهوري مستـقبلًا

- إفراغ النظـام الجمـهوري والديمقراطـي من محتواه فـي مقـابل إبراز زعيم جماعـة الحوثي، عبدالملك الحوثـي، كقـائد لمـا يصفونـه بـالثورة، ومرجعًـا أعلـى حتـى للحكومـة والرئاسـة. وهو مـا يخـالف الدستور صراحـة وفـي صـلب مبادئـه ومقرراتـه الثابتـة

- محاربـة الـقوى السياسيـة الجمهوريـة والأحزاب الديمقراطية علـى أرض الواقع، وإضعاف حضورهـا إلا بالـقدر الذي يتيـح سياسـة ذر الرمـاد فـي الـعيون فـي هذه المرحلـة. لـهذا فالجماعـة تسـعى لتخوين هذه المكونـات والطـعن فيهـا، واتهامهـا بالخيانـة الوطنيـة، والعمالة للخـارج، ومن خلال نصب محـاكم لرموزهـا فـي القضـاء الخاضـع لهـا

تاليًـا، فتـح الصـراع المسـلح الذي دفـع الحوثيون اليمنيين إليـه لتشكُّل قوى مسـلحة جديدة علـى السـاحة اليمنيـة بدعم إقليمـي، ومـع بروز هذه الـقوى الميليشـاوية المسـلحة علـى السـاحة انحسر وجود الدولـة، وتعطـلت مؤسسـاتها السياديـة، وتوقـفت العمليـة الديمقراطيـة، رغم

٣١. التي تنصُ على أن الإمامة هي لذرية الإمام علي بن أبي طالب، من نسل الحسن والحسين، دون سائر الناس.

الحديث عن تحرير ٨٥٪ من المساحات اليمنية[٣٢].

فمنذ عام ٢٠١٤م لم تشهد اليمن أي انعقاد لمجلس النواب المنتخب بكامل أعضائه، ولم تجر أيُ عملية انتخابية، ومعظم مقار الأحزاب والتنظيمات السياسية خالية من أي نشاط سياسي

فضلًا عن ذلك، دفعت الضغوط الخارجية الرئيس عبدربه منصور هادي، المنتخب شعبيًا في ٢١ فبراير ٢٠١٢م، إلى الخروج عن المشهد السياسي لصالح مجلس قيادة رئاسي، جرى تعيينه وتفويض كامل الصلاحيات الرئاسية له، من خلال إعلان رئاسي صدر في ٧ أبريل ٢٠٢٢م، ليبقى مجلس النواب -المعطل عن الاجتماع- هو الهيئة المنتخبة الوحيدة حتى الآن[٣٣].

وحتى اللحظة فإن مجلس القيادة الرئاسي لم يدع إلى إقامة سلطات الدولة في العاصمة المؤقتة عدن، رغم وعود «التحالف العربي» بتأمين عدن واستعادة الدولة، في حين يتوجه بضغوط خارجية -أيضًا- نحو تسوية سياسية مع جماعة الحوثي، في ظل تغييب مجلس النواب واغتراب الحكومة وغياب معظم قادة الأحزاب، حيث لا يتوفر لهم الأمان في المناطق المحررة؛ في حين أن جماعة الحوثي تحافظ على بقاء مجلس النواب منعقدًا في صنعاء بالعدد الحاضر هناك، وتُبقي شكل الدولة قائمًا

ويمكن تلخيص المشهد الديمقراطي والحزبي في اليمن خلال هذه الفترة في النقاط التالي

١. توقُف العملية الديمقراطية، المتمثلة في الانتخابات النيابية والرئاسية والمحلية، وتعطيل مجلس النواب، وانتزاع الشرعية المنتخبة (ممثلة في الرئيس عبدربه منصور هادي) لصالح شرعية معينة (ممثلة في مجلس القيادة الرئاسي).

٣٢. أعلن المتحدث الرسمي باسم تحالف دعم الشرعية في اليمن، العقيد الركن تركي المالكي، في ٢١ مايو ٢٠١٨م، عن تحرير أكثر من ٨٥٪ من اليمن، مع تقدُم في جميع محاور القتال، وظهور انهيار وتخبُط في صفوف الميليشيات الحوثية. انظر: التحالف: تحرير ٨٥٪ من اليمن وانهيار في صفوف الحوثي، العربية نت، في: ٢٠١٨/٥/٢١م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/yY8FzTk

٣٣. جرى انتخاب مجلس النواب آخر مرة في عام ٢٠٠١م.

٢. تسيُّد الجماعات المسلحة، المتمردة على الدولة، على المشهد العام، وسيطرتها على معظم الجغرافيا اليمنية[٣٤]: واتباع تلك الجماعات سياسة القضاء على الخصوم والمنافسين السياسيين؛ حيث عمدت تلك الجماعات إلى تغليب قبضتها الأمنية وحكمها الشمولي، واحتكار تمثيلها للشعب في مناطق نفوذها. فواجه حزب «الإصلاح» في مناطق سيطرة جماعة الحوثي والمجلس الانتقالي الجنوبي إلى غلق مقاره أو تدميرها، أو احتلالها، أو نهبها، واستهداف قياداتها بالاعتقال أو المطاردة أو الاغتيال. كما واجه حزب «المؤتمر» في مناطق سيطرة جماعة الحوثي للتهميش والإقصاء، وأغلقت مقارُه في مناطق سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي في محافظة عدن والضالع ولحج وأبين وشبوة. والأمر لا يتوقف عند هذين الحزبين، لكنهما باعتبار حجمهما وحضورهما الأبرز في هذا السياق

٣. إقصاء الرموز والكوادر الحزبية عن الوظائف الحكومية للشرعية من خلال تسكين كوادر الجماعات المسلحة، المتمردة على الدولة، في كيان الشرعية ومؤسساتها: جرى ذلك من خلال «اتفاق السلم والشراكة» الذي وقع عشية الانقلاب في صنعاء بين جماعة الحوثي والأحزاب والتنظيمات السياسية، وجرى ذلك من خلال «اتفاق الرياض» الموقع بين الحكومة الشرعية (المعترف بها دوليًا) والمجلس الانتقالي الجنوبي (المدعوم إماراتيًا)، ومن خلال الإعلان الدستوري الخاص بنقل السلطة من الرئيس عبدربه منصور هادي[٣٥] إلى مجلس قيادة سياسي، والذي ضم في تكوينه ممثلي الجماعات المسلحة الخارجة عن السلطة. ويجري حاليًا رعاية مفاوضات تهدف إلى استكمال دمج جماعة الحوثي في السلطة الشرعية كجزء من التسوية السياسية القادمة

٤. حصر دور الأحزاب في إطار مساندة ودعم «الشرعية» فقط، وتأييد مسارات التحوُّلات التي تمضي عليها من خلال الضغوط الخارجية، في حين أن أغلب قياداتها خارج أرض الوطن

٣٤. سيطرت جماعة الحوثي على معظم محافظات الشمال عقب انقلاب ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، وسيطر المجلس الانتقالي الجنوبي على محافظات جنوبية عقب انقلاب ١٠ أغسطس ٢٠١٩م، وسيطرت قوات العميد طارق صالح المسماة بـ«المقاومة الوطنية» على الساحل الغربي (الممتد من جنوب البحر الأحمر قريب باب المندب وحتى خليج عدن)

٣٥. الصادر في: ٧ أبريل ٢٠٢٢م.

محاولات إجهاض النظام الجمهوري والديمقراطية:

مثل قيام النظام الجمهوري في اليمن مطلع الستينيات من القرن الماضي تحديًا سياسيًا لدول المنطقة، ما دفع بعضها للوقوف ضده وضد القوى الجمهورية، والانخراط في دعم القوى الملكية الزيدية بقوة لإسقاط هذا التوجُّه السياسي الجديد في المنطقة، وقد استمرت الحرب بين القوى الجمهورية والملكية لأكثر من سبع سنوات خسرت فيها اليمن الأرواح والاستقرار. وظل التآمر على النظام الجمهوري ومحاولة إفشاله قائمًا.

ومع قيام الوحدة اليمنية سعت بعض الأطراف الإقليمية لإفشال هذه الوحدة، سواء بمحاولة إقناع الطرف الجنوبي بعدم الوحدة مع الشطر الشمالي، أو بخلق توجُّه «ديني» رافض للوحدة وبقوة، حيث جرت معارضة الوحدة من قبل شريحة واسعة من العلماء والدعاة بذريعة «علمانية» الطرف المقابل، وعلمانية الدستور الذي سيقرُ لاحقًا[٣٦]. وقد ذكر المرجع السلفي، الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، في أحد محاضراته المسجلة، أنه أتى إليه أفراد دعوه إلى إعلان الجهاد في اليمن في تلك الفترة، فرفض هذا العرض واعتبره إثارة للفتنة في اليمن[٣٧]. ومع نشوء الأزمة بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام بات هناك اهتمام من بعض دول الإقليمي لتعزيز الخلاف، وتصعيد الأزمة حد تفجير الوضع، وهو ما جرى في أبريل ١٩٩٤م، باشتعال حرب عسكرية واسعة نحى فيها الحزب الاشتراكي اليمني لإعلان الانفصال في الذكرى الرابعة للوحدة. لقد «قدمت كلُ دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء قطر، الدعم المالي والسياسي للانفصاليين، لكن اليد العليا كانت لصالح الذي كسب الحرب في نهاية المطاف»[٣٨].

---

٣٦. انظر: ملحمة الوحدة اليمنية.. ألف ساعة حرب، د. عبدالولي الشميري، ط١٩٩٥/٣م: ج١/١٣٢، و١٣٣- ١٣٦.

٣٧. ذكر رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق، الأمير تركي الفيصل، أنه التقى بأسامة بن لادن، في مناسبات دعت إليها السفارة السعودية في باكستان، وأنه قابله في جدة، حيث طلب منه دعمًا استخباراتيًا في اليمن الجنوبي ليعمل -هو والمجاهدون العرب- ضد النهج الشيوعي وقتها، وأن الأمير رفض ذلك. انظر: تركي الفيصل: قابلت «بن لادن» ورفضت طلبه بدعم استخباراتي في اليمن، العربية نت، في: ٢٠٢٠/٤/٢٨م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/e9b8iHA

٣٨. اليمن ومجلس التعاون الخليجي: تاريخٌ حافلٌ بالفرص الضائعة، فارع المسلمي، منصة ديوان- مركز مالكوم كير- كارنيغي، في: ٢٠١٦/١/٥م، متوفر على الرابط التالي

https://carnegie-mec.org/diwan/62462

لقد رأت بعض الأنظمة الإقليمية، الملكية والسلطانية والأميرية، في وجود نظام جمهوري ديمقراطي تعدُدي، تُتداول فيه السلطة سلميًا وفق قاعدة الانتخابات العامة الحرة والمعبرة عن اختيار وإرادة الشعب، تهديدًا نظريًا لطبيعة تلك الأنظمة الملكية والسلطانية والأميرية، إلى الحد الذي جعل كثيرًا من دول الخليج ترفض انضمام اليمن لمجلس تعاون دول الخليج العربية، رغم رغبته وتقدمه لذلك. وما وقوف بعض هذه الدول في الضد من ثورات الربيع العربي، والسعي لوأدها من خلال ثورات مضادة، إلا تجسيدًا لهذا الموقف من الأنظمة الجمهورية الديمقراطية التي تؤسس لدولة مدنية يتمتع فيها المواطنون بقدر متساوٍ بالحقوق والحريات الدستورية المستندة لسيادة الشعب وإرادته

ورغم كل ما واجهه اليمنيون خلال الفترة الماضية إلا أن تطلُعهم للحريات والحقوق والكرامة وسيادتهم على وطنهم ظل حاضرًا بقوة، وموجهًا لتطلُعاتهم وتحرُكاتهم وصولًا لثورة ١١ فبراير ٢٠١١م. وقد سعت معظم الأحزاب اليمنية إلى التمسُك بكيان الدولة والشرعية، والوقوف إلى جانبها، وإلى جانب «التحالف العربي»، الذي تشكل عام ٢٠١٥م بهدف استعادة الدولة والقضاء على الانقلاب لاستعادة شرعية السلطة المنتخبة ممثلة بالرئيس، عبدربه منصور هادي، في حينه. فقد أعلنت هذه الأحزاب، في ١٤ أبريل ٢٠١٩م، عن تشكيل «التحالف الوطني للقوى السياسية اليمنية»، وذلك بهدف «دعم مسار استعادة الدولة، وإحلال السلام وإنهاء الانقلاب، واستعادة العملية السياسية السلمية، وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وبناء الدولة الاتحادية»[٣٩].

ورغم هذا الموقف السياسي المساند للدولة ولـ«التحالف العربي»، إلا أن هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية فوجئت عقب تحرير مدينة عدن بتوجُه داعم للقوات المسلحة التي تشكلت خارج وزارتي الدفاع والداخلية، ثم انضوت تحت «المجلس الانتقالي الجنوبي»، الذي بات رافضًا لوجود الأحزاب والقوى السياسية الأخرى بمبررات مختلفة

٣٩. انظر: اليمن.. ١٨ حزبا يعلنون تشكيل تحالف سياسي داعم للحكومة، وكالة الأناضول، في: ٢٠١٩/٤/١٤م، متوفر على الرابط التالي:
https://2u.pw/HHM68Iz

وهو ما اضطر هذه الأحزاب إلى إصدار بيان بهذا الشأن جاء فيه، «يدين التحالف الوطني خطاب الكراهية الذي تشنُه تلك الأطراف ضد القوى السياسية الوطنية المشاركة في مقاومة الانقلاب والمشروع الإيراني الداعم لتلك الميليشيات، الأمر الذي يجعلنا أمام كارثة وطنية حقيقية ومنزلق خطير يتوجب محاصرته وكشف خيوط الواقفين خلفه ومحاسبتهم، لأن معركتنا اليوم هي مع الانقلاب والقوى الإرهابية»، ودعا التحالف الوطني الحكومة لفتح ملفٍ للتحقيق حول كافة جرائم الاغتيالات والإخفاءات القسرية التي «طالت كوادر الأحزاب السياسية والناشطين السياسيين»، وتقديم الجناة للعدالة، ومعتبرًا أن «أساس المشكلة الأمنية في المناطق المحررة هو وجود تشكيلات مسلحة خارج سيطرة وزارتي الدفاع والداخلية، وأن استمرار هذه الظاهرة يمثل تهديدًا خطيرًا لوجود الدولة الوطنية، وأمن واستقرار المنطقة»، طالبًا من القيادة السياسية والحكومية و«التحالف العربي» إنهاء هذه المشكلة من جذورها، بـ«توحيد كافة الأجهزة الأمنية والوحدات العسكرية، وإعادة بنائها على أسس وطنيه وبقيادات أمنية وعسكرية مهنية ومحترفة، تحت سلطة الحكومة الشرعية».[٤٠]

حالة الأحزاب السياسية اليمنية في الوضع الراهن:

من الضروري هنا استعراض حالة الأحزاب السياسية اليمنية وخصوصًا الأحزاب ذات الثقل الجماهيري أو البعد التاريخي، فضلًا عن الأحزاب الناشئة حديثًا

١. المؤتمر الشعبي العام:

تحول المؤتمر الشعبي العام من مظلة جامعة للقوى السياسية المختلفة في الشمال (فترة التشطير)، إلى حزب سياسي يتبع الرئيس علي عبدالله صالح ويمثل سنده السياسي في العملية الديمقراطية. ونظرًا لتحوُل هذا الحزب تدريجيًا إلى حزب حاكم مستفرد بالسلطة، عقب حرب ١٩٩٤م وانتخابات ١٩٩٧م، فقد ضم طيفًا واسعًا من شبكات النفوذ والمصالح. غير أن ثورة ١١ فبراير التي شكلت قوة لإزاحة هذا الحزب عن السلطة أوجدت انقسامًا في بنية الحزب، حيث خرجت كتل مختلفة من الحزب للإعلان عن نفسها حزبًا بشكل مستقل ككتلة حزب العدالة والبناء)

٤٠. التحالف الوطني يدعو الحكومة والتحالف إلى اتخاذ موقف حاسم إزاء ممارسات «الانتقالي الإماراتي» بعدن (بيان)، يمن شباب نت، في: ٢٠١٩/٨/٨م، متوفر على الرابط التالي

https://yemenshabab.net/news/48811

ومع انتخاب عبدربه منصور هادي رئيسًا للجمهورية في ٢١ فبراير ٢٠١٢م، تولد صراع بينه وبين علي عبدالله صالح على رئاسة «المؤتمر» وقيادته، ما أوجد تيارين داخل الحزب، تيار موالي لـ«صالح» وآخر موالي لـ«هادي»

ونتيجة تحالف علي عبدالله صالح مع جماعة الحوثي للانقلاب على السلطة في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، شهد «المؤتمر» انقسامًا جديدًا في بنيته، حيث انسحبت أطراف مؤيدة للجمهورية والديمقراطية عن «المؤتمر» وانحازت لاحقًا لتيار «هادي» والوقوف إلى جانب «التحالف العربي». وعقب مقتل علي عبدالله صالح في ٤ ديسمبر ٢٠١٧م، تشكل تيار جديد خارج عن تحالفه مع جماعة الحوثي ومنحاز للعميد طارق محمد صالح (ابن شقيق الرئيس صالح)، والذي فر من صنعاء وشكل قوات خاصة به بدعم إماراتي، وأوجد منطقة نفوذ له في الساحل الغربي. وفي حين يتجه «طارق» إلى إيجاد كيان سياسي خاص به من خلال استقطاب المؤتمريين الموالين له ولعمه «صالح»، لا يزال هناك فريق من «المؤتمر» متحالف مع جماعة الحوثي بصنعاء، وفريق موال لأحمد علي عبدالله صالح (المقيم في أبو ظبي)، وفريق في الجنوب بدأ يأخذ منحى مختلفًا عن تيار «المؤتمر» في الشمال وينسج تحالفاته الخاصة

٢. الحزب الاشتراكي اليمني:

بعد إعلان علي سالم البيض الانفصال في ٢٢ مايو ١٩٩٤م، بات «الاشتراكي» في حالة انقسام بين تيار جنوبي موال لـ«البيض» ومتطلع للانفصال، وتيار آخر مع بقاء الوحدة وتصحيح مسارها. ومع هزيمة الحزب في الجنوب خرجت الكثير من كوادره من المشهد السياسي والعمل الحزبي، ما أضعف الحزب وأفقده العديد من رموزه وكوادره. ومع صعود الحراك الجنوبي وتشكُّل حركات حقوقية وانفصالية -مسلحة وغير مسلحة- باتت العديد من الكوادر تتسرب من الحزب «الاشتراكي» في ظل انسداد العملية الديمقراطية والتغيير السياسي السلمي. وبدأت قوى الحراك تمثل البديل على أرض الواقع للحزب، وتفرض خطابها ومطالبها. ومع انطلاق ثورة ١١ فبراير تحولت قوى الحراك إلى قوى مسلحة، بقيادة عيدروس الزبيدي، وبدأت تنادي بانفصال الجنوب.

ومع تدخُل «التحالف العربي»، عقب ٢٦ مارس ٢٠١٥م، وجدت الإمارات في هذا الفصيل بديلًا مناسبًا لتغيير المشهد وفرض أجنداتها على الساحة في المحافظات الجنوبية والشرقية. وفي حين تراجع حضور الحزب «الاشتراكي» كغيره من الأحزاب السياسية في ظل الظروف الراهنة بات «المجلس الانتقالي الجنوبي» الحاضن البديل لكوادر الحزب ورموزه

لقد ساد التنازع والصراع على التيار اليساري في وقت مبكر من ظهوره، وبات سمة بارزة له، وهو ما غلب على واقع الحزب منذ خسارته في ١٩٩٤م، وبروز فصائل الحراك الجنوبي. إلا أنه وبالرغم من ذلك ظل التنسيق بين فصائل الحزب والحراك قائمًا ومستمرًا، حيث يجري تبادل الأدوار بينها أحيانًا. وهذا لا يمنع أن هناك خلافات عميقة بشأن مواقفها من الوحدة والانفصال، والتعددية السياسية، وشكل الجنوب في حال الانفصال؛ حيث لا تزال خلافات الماضي وتخوُفاته حاضرة في مسارات الحزب حاليًا

٣. التجمُع اليمني للإصلاح:

شق «الإصلاح» طريقه في العمل السياسي من خلال تحالفات متعددة، محققًا حضورًا جماهيريًا متناميًا مع الوقت، حتى بات منافسًا فعليًا لكل من الحزبين الحاكمين، «المؤتمر» و«الاشتراكي»، وهو ما أكسبه عداء الفريقين ومحاربتهم له. ورغم تقيُد «الإصلاح» بالعملية السياسية والمسار الديمقراطي إلا أن قوته المتصاعدة شكلت عامل قلق للدول الإقليمية والغربية، خصوصًا بعد نجاح ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م، حيث كان من المتوقع أن يتصدر «الإصلاح» المشهد السياسي في ضوء تراجع «المؤتمر» و«الاشتراكي». ونتيجة لذلك بدأ في تلقي الضربات الموجعة، وخصوصًا من قبل جماعة الحوثي التي مثلت رأس الحربة في الثورة المضادة في اليمن، و«صالح» وقواه الموالية له في الدولة، ثم من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي في مرحلة تالية. ورغم تلك الضربات ظل «الإصلاح» إلا أنه ظل داعمًا للحكومة الشرعية، ومن ورائها «التحالف العربي» الداعم لها، كما ظل متماسكًا ومرنًا في حركته ومواقفه، لكنه بات محاصرًا في المشهدين السياسي والحزبي

٤. أحزاب البعث:

شهدت أحزاب البعث في اليمن تراجعًا كبيرًا منذ عام ١٩٩٠م، ويعود ذلك إلى انتهاء أو تراجع دور أحزاب البعث الحاكمة في كلٍ من العراق وسوريا عن الحضور في المشهد العربي نتيجة عوامل مختلفة، وقد كانت هي الداعم والممول للأحزاب البعثية في اليمن. لهذا ظلت أحزاب البعث في اليمن خلال الفترة الماضية لافتة لقيادات حزبية أكثر منها أحزابًا حاضرة على المستوى الجماهيري والرأي العام. وهي رغم ذلك تحافظ على تسجيل حضورها ومواقفها من خلال التحالفات السياسية التي تدخل فيها. وقد انقسمت أحزاب البعث بين مؤيد لتحالف جماعة الحوثي- «صالح» ومؤيد للشرعية

٥. الأحزاب الناصرية:

مع انتهاء عهد جمال عبدالناصر فقدت الأحزاب الناصرية بريقها، وحلت بها الخلافات والنزاعات الداخلية. وفي اليمن تلقى الناصريُون ضربات عديدة أضعفت من حضورهم وتأثيرهم، ما جعل هذه الأحزاب نخبوية وذات حضور جماهيري محدود، وقد عكست الانتخابات المختلفة حجم ذلك الحضور الضئيل. وقد لعب نظام «صالح» دورًا كبيرًا في تفريخ الأحزاب المنشقة عن الأحزاب المعارضة، بما في ذلك الناصريين، وبالتالي فقد توزعت الأحزاب الناصرية على خارطة التحالفات السياسية. وفي ظل عجز هذه الأحزاب عن التأثير اقتصر الأمر على توظيفها من القوى الإقليمية والدولية في المشهد السياسي

٦. الأحزاب الزيدية:

مع غلبة جماعة الحوثي على المشهد العام في معظم المحافظات الشمالية تراجع حضور الأحزاب السياسية وانخرط العديد من كوادرها ضمن السلطة القائمة في تلك المناطق. فقد عملت جماعة الحوثي على استقطاب كافة العوائل والأسر الهاشمية إلى حركتها والوظائف التابعة لسلطة حكومة صنعاء التابعة لها، وسعت تلك الأسر والعوائل من جهتها للإفادة من تمكُن جماعة الحوثي من السلطة[٤١].

٤١. مستقبل الهاشميين في اليمن، فؤاد مسعد، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، سبتمبر ٢٠٢٢م: ص٢٠، متوفر على الرابط التالي:
https://abaadstudies.org/uploads/topics/pdf/files/2022-09-07-89461.pdf

٧. الأحزاب السلفية:

تعدُ الأحزاب السلفية جديدة على المشهد السياسي اليمني بإطلاق، ولم تتح لها الظروف منذ تشكلها من خوض نشاط حركي في أوساط المجتمع لتعزيز حضورها الجماهيري، لذا ظلت محصورة في مكوناتها التأسيسية. وهي برغم وقوفها إلى جانب الحكومة الشرعية، ومن ورائها «التحالف العربي» الداعم لها، إلا أنها لم تفرض حضورها على المشهدين العسكري والسياسي، بل بدا واضحًا أنها من ضمن المستهدفين في الحرب على «الإسلام السياسي»، حيث جرى إجهاض قواها الاجتماعية وحصارها في الموارد التمويلية. ورغم تسجيل هذه الأحزاب لمواقفها ضمن البيانات والمؤتمرات إلا أنها فاقدة للتمثيل النيابي في مجلس النواب، والقوى العسكرية في الميدان

في المقابل هناك دعم وتمويل وإسناد للتيار السلفي «الجامي» الذي يعمل ضد هذه الأحزاب السلفية، ويهاجم رموزها وجماعاتها الحاضنة، متحالفًا مع بعض القوى المسلحة، المتمردة على الشرعية سابقًا، كالمجلس الانتقالي الجنوبي والمقاومة الوطنية التابعة للعميد طارق محمد صالح

وفي العموم فإن بقية الأحزاب تعدُ أحزابًا هامشية وثانوية وغير وازنة، وإن كان لها حضور في المواقف ووسائل الإعلام

هذا الواقع الذي أضعف الأحزاب والتنظيمات السياسية وأنهكها، وحاصرها، وغيبها، أعطى للقوى المسلحة المليشاوية حيزًا كبيرًا من الحضور والحركة والتأثير، خصوصًا وأنه جرى تسكينها في هيكل الشرعية على حساب تلك الأحزاب رغم تمسُكها بقواتها وأسلحتها الخاصة خارج سلطة الدولة

مستقبل العملية الديمقراطية والتعدُدية الحزبية:

بعد أكثر من تسع سنوات على انقلاب جماعة الحوثي على الدولة في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، وأكثر من ثمان سنوات على انطلاق «عاصفة الحزم» لاستعادة الشرعية في ٢٦ مارس ٢٠١٥م، لا تزال العملية الديمقراطية في اليمن متوقفة، ولا يوجد أيُ اتفاق بين الأطراف المتصارعة على استعادتها؛ وهذا يفرض سؤالًا جوهريًا عن مدى مستقبل العملية الديمقراطية والتعدُدية الحزبية في اليمن

وهنا يمكن القول: إن مستقبل العملية الديمقراطية والتعدُّدية الحزبية بات قاتمًا لعدة أسباب وعوامل، داخلية وخارجية، ذاتية وظرفية. ويمكن التطرُق إلى هذه الأسباب والعوامل على النحو التالي

الأسباب الذاتية:

دفع نهج المؤتمر الشعبي العام، بزعامة علي عبدالله صالح، خلال الفترة من ١٩٩٣م وحتى عام ٢٠١٠م، إلى إفراغ العملية الديمقراطية من محتواها، ما أفقد الناخبين الثقة بها وبجدواها، وأدى إلى عزوفهم عنها. وهذا ما تؤكده حالة تراجع المشاركة الشعبية مع كل عملية انتخابية جديدة، والتي عبرت عنها نسبة المشاركين في الانتخابات

١. كثير من الأحزاب التاريخية فقدت بريقها، وأصبحت عاجزة عن استقطاب جماهير تابعة ومناصرة لها، وذلك في ظل انكشافها الفكري والسياسي، منذ عام ١٩٩٠م. فالأحزاب الناصرية والبعثية واليسارية فقدت بريقها السياسي في ظل فشلها وإخفاقاتها في المنطقة. وقد عكست نتائج مشاركاتها في العمليات الانتخابية المتعاقبة حجم هذا التراجع المتزايد فترة بعد أخرى. وهو ما دفع بعض رموز وقيادات وناشطي هذه الأحزاب للتحوُل إلى مسارات جديدة تعتمد القوة أو المال كنهج في الحضور السياسي

٢. مثّل التحوُل من العملية الديمقراطية إلى العمليات القتالية المستندة على القوة والعنف سمة للمرحلة منذ عام ٢٠٠٣م، وخاصة لشريحة الشباب الذين نشؤوا في ظل فشل التغيير السلمي، ما جعل كثيرًا منهم عازفًا عن الأحزاب السياسية ومنخرطًا مع القوى المسلحة، أو منسحبًا من المشهد العام

٣. أدى الانقلاب على الدولة في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، وتهديد القيادات السياسية الرافضة له، وملاحقة الناشطين السياسيين، وغلبة الفوضى الأمنية، إلى خروج أعداد كبيرة من القيادات الحزبية والناشطين الحزبيين، من اليمن، ومن ثم توقُف الأعمال والمناشط الحزبية على مستوى الخارطة اليمنية، إلا في حدود ضيقة

٤. أدى غياب الدولة عن المناطق المحررة، وتغييب سلطاتها، إلى هيمنة القوى الميليشاوية وغلبة الفلتان الأمني، وتوقُف عجلة النشاط السياسي، بما في ذلك العملية الديمقراطية برمتها. فالعمل السياسي السلمي لا يمكنه النهوض والاستمرار في ظل غلبة الكراهية والعنف ولغة السلاح

٥. أدى تجميد وتغييب وتعطيل مجلس النواب إلى تعطيل أهم مؤسسة سيادية معنية بالعملية الديمقراطية والحقوق والحريات والتعدُّدية السياسية. ومن ثم فلا يتصور استئناف العملية الديمقراطية في ظل تعطيل أهم مؤسسة ديمقراطية منتخبة، وبقاء القرار السيادي مرتهنًا لموازين القوى الداخلية والإقليمية والدولية

الأسباب الظرفية:

١. لا تزال المنطقة العربية تعيش حالة الردة العامة عن ثورات الربيع العربي، وعن العملية الديمقراطية والتعدُّد السياسي، على مستوى مصر وتونس وليبيا وسوريا والسودان وغيرها. واليمن كبقية هذه الدول تتعرض لذات المستوى من التآمر الهادف إلى تعطيل تقدُّمها نحو بناء دولة مدنية تستند للإرادة الشعبية والسيادة الوطنية المستقلة. فقد اجتاحت المنطقة منذ عام ٢٠١٣م ثورة مضادة تسعى للقضاء على آمال الشعوب في دول مدنية ديمقراطية آمنة وتنموية، وعملت بذات الأدوات في تمكين جماعات متمردة مسلحة من المشهد العام

٢. لا تزال الصراعات الإقليمية، خصوصًا بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية، تطغى على المشهد الإقليمي، وتحيل القوى المختلفة إلى أدوات للحرب بالوكالة ضد الآخر. وهي حالة ستظلُ قائمة وإن على نار هادئة حتى يجري تقاسم النفوذ في المنطقة بحسب موازين القوى

٣. لا تزال المخاوف من الحركات والجماعات الإسلامية ذات الرؤى السياسية غالبة على القوى العالمية والإقليمية، نظرًا لما تحمله من مخاطر وتحديات لهذه الدول (بحسب منظورها). وبالتالي، فإن إعادة الأمن والاستقرار في المنطقة، والسماح بعودة العملية الديمقراطية في ظل تعدد سياسي، سيعطي لهذه الحركات والجماعات مجددًا فسحة للحضور والصعود إلى مقدمة المشهد السياسي، كما حدث عقب ثورات الربيع العربي، لذلك يجري تعويق أيُ تقدُم لحلحلة الأمور في دول الربيع العربي، وإبقائها في حالة فوضى أو هيمنة لقوى غير ديمقراطية

٤. القوى المتغلبة على المشهد العام اليوم في معظمها لا تؤمن بالجمهورية والديمقراطية والتعدُّدية السياسية، وتاريخها وفكرها حافل بالخصومة والقطيعة مع هذه المعاني، وهذا ما يجعلها تتمسك بخيار القوة والتغلُّب وإقصاء الآخرين عن أي مشاركة سياسية

فهي لم تنشأ كأحزاب أو تنظيمات سياسية من رحم العملية الديمقراطية وخيارات الشعب الحرة، ولم تشارك في العمل السياسي ولم تخضع لخيارات الشعوب وإرادتها

في ظل هذه الأسباب والعوامل يمكن القول إن اليمن سيبقى رهين الفوضى وغلبة الميليشيات المسلحة والقوى المستبدة المعتمدة على منطق الاستبداد والإقصاء والعنف، وإنه لا مجال لعودة التعدُّدية السياسية بعد أن أصبح الشعب في حالة أمنية واقتصادية سيئة، لا يرتقي فيها تفكيره عن مستوى فوق توفير الاحتياجات المعيشية الضرورية وتأمين بقائه في الحياة دون اعتداء. كما أن انخراط كثير من الأحزاب السياسية في الاحتراب، وفشلها في كسب ثقة المجتمع، يحتاج إلى معالجات واسعة وعميقة لاسترداد حضورها وتحسين صورتها بعد التشوُّه الذي لحق بها

التوصيات:

إن هذا التحدي الخطير الذي يعيد اليمنيين إلى دوامة العنف والصراع والاحتراب يفرض أن تفكر النخب السياسية والاجتماعية في معالجة هذا الواقع وآثاره قبل أن يتحول الأمر إلى حالة ردة كاملة عن التعدُّدية السياسية والعملية الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، خاصة في ظل تراجع الأحزاب السياسية لصالح ميليشيات مسلحة وظيفية، تقوم على شعارات طائفية ومناطقية، وخطاب ديماغوجي عدائي وأحلام ثورية موهومة، في سبيل إبقاء حالة العسكرة السائدة في الحياة العامة

وهنا يمكن وضع التوصيات التالية:

١. على الأحزاب اليمنية استعادة نشاطها على مستوى الخطاب والتعبئة والنشاط الميداني بقدر ما تسمح به ظروف الواقع. وأن تعيد بناء مناهجها وأدبياتها بما يتناسب مع المرحلة القائمة بكل أبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية

٢. على الأحزاب اليمنية والسلطة الشرعية استعادة دور مجلس النواب بشكل عاجل، وتفعيله على مستوى المسار الديمقراطي والسياسي، والاتفاق على صيغة انعقاد مقبولة دستوريًا وقانونيًا في ظل الظروف الاستثنائية

٣. على الأحزاب اليمنية نبذ خطاب الكراهية واستنكار ممارسات الميليشيات المسلحة بشكل واضح وصريح ومستمر، ومن خلال ثقافة حزبية تعمم على الأعضاء والمناصرين

٤. على الأحزاب اليمنية استعادة نشاطها الإعلامي وحضورها على وسائل الإعلام، والاتصال بالجماهير في الداخل عبر منافذ وقنوات إعلامية مختلفة

٥. على الأحزاب اليمنية الضغط على الدول الكبرى، والدول الإقليمية المتدخلة في اليمن، في سبيل استعادة العملية الديمقراطية والتعدُّدية السياسية، كالتزام سياسي وأدبي تعهدت به هذه الدول. والقيام بحراك دبلوماسي للمطالبة بهذا الشأن، وتعبئة الرأي العام الدولي بهذا الاتجاه

٦. على الأحزاب اليمنية الضغط على مجلس القيادة الرئاسي لتفعيل مجلس النواب واستعادة سلطات الدولة المختلفة في العاصمة المؤقتة عدن، باعتبار أن الجميع ممثل في المجلس ولا يوجد ما يوجب تعطيل الدولة وتغييبها

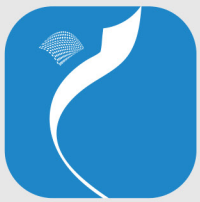

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER